



خطاب

السيد رئيس مجلس المستشارين،

الدكتور محمد الشيخ بيد الله

بمناسبة افتتاح الدورة الاستثنائية

–الثلاثاء في: 13 شتبر 2011–

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدان وزيرا الدولة المحترمين،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

بناء على الفصل 66 من الدستور وبطلب من الحكومة، توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمرسوم من السيد رئيس الحكومة المحترم بعقد دورة استثنائية لمجلسي البرلمان ابتداء من يوم الاثنين 12 شتنبر 2011، وذلك من أجل دراسة جدول أعمال يتضمن ثمانية مشاريع قوانين .

ويأتي انعقاد هذه الدورة التشريعية الاستثنائية في ظرفية سياسية خاصة تميزت بالمصادقة على دستور جديد جاء كنتيجة لمسلسل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية والمؤسسية التي انطلقت منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وشكل الخطاب الملكي التاريخي لـ 9 مارس 2011 أسس منطلق ومرجعية وفلسفة هذا الدستور، ومنح له الخطاب الملكي السامي لـ 17 يونيو 2011 دفعة قوية انتهت

بالتصويت على دستور حطي بإجماع كافة المغاربة وبإشادة واعتراف واضحين من لدن المجتمع الدولي ونجح في نقل بلادنا إلى مصاف الدول الديمقراطية المتقدمة.

وستمكن عملية تنزيل مؤسسات الدستور الجديد من إبراز ملامح نموذج مغربي لدولة ديمقراطية عصرية تشكل استثناء وحالة متفردة عن باقي الأقطار في ظل موسم الربيع العربي والإفريقي.

إن أهمية هذه الدورة الاستثنائية تكمن في كونها ستساهم في بلورة الترسنة القانونية المؤطرة للاستحقاقات الانتخابية المقرر تنظيمها بتاريخ 25 نونبر 2011، والتي يتصدرها القانونين التنظيمين المتعلقين على التوالي بمجلس النواب والأحزاب السياسية، إضافة إلى دراسة بعض المشاريع القانونية المرتبطة بها، فضلا عن مشاريع قوانين أخرى تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنسيج الاقتصادي الوطني كمشروع القانون المتعلق بالتحفيز العقاري ومشروع القانون المتعلق بالنجاعة الطاقية ومشروع القانون المتعلق بالكهرباء والماء الصالح للشرب.

فالمحطة الانتخابية المقبلة تعد مفصلية في تاريخ بلادنا بكل المقاييس.

وينتظر الرأي العام منها إفراز مؤسسات جديدة من شأنها أن تُحصن وتُطور التجربة الديمقراطية وترسخ أركانها وتعطيها زخما جديدا من المصداقية والشرعية يمكنها من الاستجابة الفعلية لتطلعات وانتظارات الشعب المغربي في هذه الألفية الثالثة.

إننا نأمل أن يتوج انخراط كافة مكونات مجلسنا الموقر كعادته في دراسة ومناقشة مقتضيات هذه النصوص القانونية الهامة وإغنائها بالملاحظات القيمة والتعديلات اللازمة لترقى إلى مستوى يمكنها من المساهمة في إثراء الممارسة السياسية وترسيخ الحكامة الجيدة وتطوير آليات ديمقراطية تستجيب لنص وروح الدستور الجديد وتنسجم مع المعايير الدولية في هذا الميدان.

يسعدني أن أدعو السادة رؤساء اللجن لاستكمال دراسة هذه المشاريع التي أحييت عليهم وأن يبرمجوا النصوص التي تنتظر أن تحال علينا من مجلس النواب والمتعلقة بالاستحقاقات المقبلة.

كما أهيب بجميع المستشارين والمستشارات المحترمين المساهمة الفعالة في دراسة هذه النصوص وفقا لروح الدستور الجديد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.